

تمهيد:

لقد اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات الاقتصاد القومي إلا أنهم اختلفوا حول طبيعة العلاقة التي تربط بين تلك المتغيرات، ففي الوقت الذي يرى فيه انفتاح سوق الدولة يؤدي إلى معالجة أهم الاختلالات على مستوى أسواقها وتحقق معدلات عالية من النمو يرى البعض أن هذه العلاقة ليست حتمية على هذا الأساس استوجب الأمر حصر العلاقة المباشرة للنمو الاقتصادي مع بقية المتغيرات الأخرى وهذا من أجل معرفة الآثار الناجمة عن هذا الأخير. لذلك فإن النمو الاقتصادي يهدف إلى توسيع نطاق مفهومه، فبالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية الكلية السابقة يتعين الاهتمام ببعض المؤشرات الاجتماعية كالبطالة ومنه يستوجب الأمر إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا كثيراً ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي. فالكثير من الدول تحقق معدلات نمو اقتصادي عالية، وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادة تستأثر بها الطبقة الغنية. لذلك فإنه من أولويات النمو الاقتصادي أن يصاحبه إعادة توزيع الدخل المتاح لصالح الفقراء.

إن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي وارتفاع نسبة الواردات للناتج المحلي الإجمالي تجعل مسار الاقتصاد الجزائري رهينة التغيرات الاقتصادية بالأسواق العالمية لذلك تسعى هذه الورقة البحثية إلى تفعيل دور المتغيرات السابقة في الجزائر وجعلها محركاً للنمو الاقتصادي، حيث لم يعد الانفتاح المالي والتجاري يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر، بل كمعطى واقعي يستلزم تبني إستراتيجية تمكنه من التحكم في قضية النمو الاقتصادي والاستفادة بالتالي من إيجابياته وتفادي سلبياته.

1 - التصور النظري ومشكلة الدراسة:

تظهر وضعية العلاقة بين النمو الاقتصادي مع متغيرات الدراسة في العديد من الدول في تلك الحالة الجدلية القائمة بين تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وخاصة في الجزائر، واستناداً إلى ما سبق تندرج إشكالية الدراسة حول التساؤل الجوهرى التالي:

- ما هي الآليات التي يمكن إتباعها لتحديد المؤشرات الكلية لمعدلات النمو الاقتصادي ورفع معدلاته؟
ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المحددة الرئيسية للنمو الاقتصادي؟
- ما هي طبيعة العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الجزائر؟
- هل هناك علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي وسعر الصرف في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة:

- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي وصافي التجارة الخارجية المحددان الرئيسيان للنمو الاقتصادي.
- توجد علاقة عكسية ذات اتجاه سببي بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الجزائر مع ثبات العوامل الأخرى.
- هناك علاقة تبادلية بين سعر الصرف و التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

3- الأهمية العلمية والتطبيقية لموضوع البحث : تنطوي هدف الدراسة إلى ما يلي:

- توضيح العلاقة التبادلية الموجودة بين النمو الاقتصادي وبعض المؤشرات الكلية للاقتصاد

محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نموذج متجهات تصحيح الخطأ VECM - 3 -

- ضرورة تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية ومستقرة في الجزائر أصبح ضرورة ملحة من خلال التحكم في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

- التوصل لبعض المقترحات والتوصيات التي من شأنها رفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وتوضيح السياسات التجارية والمالية المثلى التي يجب إتباعها في هذا الشأن.

4- الأهداف النظرية والتطبيقية للدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط التالية:

- إظهار العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي ومتغيرات الدراسة.

- التحقق من جدوى رسم السياسات الداخلية والخارجية سواء سياسة مؤشر سعر الصرف والتوجه الخارجي لتشجيع الصادرات أو من خلال سياسة التوجه الداخلي من خلال التحكم في مؤشر البطالة

- تحليل العلاقة بطريقة قياسية لحركة النمو الاقتصادي مع بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

5- منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة على التساؤلات اعتمدنا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل وصف مؤشرات ونماذج قياس النمو الاقتصادي، ووصف العلاقة بين تلك المتغيرات، ومن ثم استخدام المنهج التحليلي الكمي القائم على استخدام الأساليب القياسية الإحصائية من أجل بناء نموذج قياسي يفسر علاقة النمو الاقتصادي و المتغيرات التي تم تناولها في الدراسة من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (Eviews).

6 - الاستعراض المرجعي لأهم الدراسات السابقة:

- دراسة عيسى محمد الغزالي بعنوان "التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي" لعام 2008 حيث قام الباحث بتحليل العلاقة بين المتغيرين وتوصل إلى أن التجارة الخارجية تتفاوت أهميتها بالنسبة للنمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى الأمر الذي يفسح المجال للتدخل الحكومي لدعم الصناعات التصديرية وتأسيس علاقة سليمة ما بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.⁽¹⁾

- دراسة عمر محمود أبو عيدة بعنوان " أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1994-2011 " حيث تناول فيه الباحث إلى دراسة أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي من خلال اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي وتحديد العلاقة بين التطور الهيكلي للصناعة التحويلية وأثرها على الصادرات والنمو الاقتصادي الفلسطيني، استخدم الباحث النموذج القياسي لتحديد هذه العلاقات و توصل الباحث في النتائج القياسية أن هناك أثر إيجابي لنمو الصادرات الفلسطينية على نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وأن نمو قطاع الصناعة التحويلية كأحد مظاهر التغير الهيكلي له اثر هام وواضح في الصادرات (Rx).⁽²⁾

- دراسة LAlanWinters HåkanNordström DanBen-David بعنوان " TRADE,INCOME DISPARITY AND POVERTY, " عام 1999، حيث تطرق فيه الباحث إلى دراسة أثر السياسات التجارية أو الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لعينة معينة من الدول وتصل فيه الباحث الى وجود علاقة سلبية للنمو الاقتصادي في تلك بعد قيامها بمجموعة من الإصلاحات وتحرير تجارتها الخارجية⁽³⁾.

- دراسة Pierre-Alain Muet بعنوان "Les théories contemporaines de la croissance" عام 1993 تطرقت الدراسة إلى مجموعة من النظريات المعاصرة لتفسير النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو الناتج الداخلي الإجمالي وبعض المؤشرات الاقتصادية الكبرى الأخرى ووصف الآليات التي تؤدي إلى للنمو متوازن في العمالة الكاملة، وتحليل عوامل النمو

طويل المدى. توصل إلى أنه جراء الانفتاح التجاري سيؤدي إلى نوع من الاختلالات الناجمة عن الصدمات النفطية وبالتالي سوف يؤثر ذلك على النمو. (4)

7- حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تمثل دراسة النمو الاقتصادي في الجزائر حقل الدراسة الميدانية لهذه البحث.

- الحدود الزمانية: لقد ركزنا في هذه الدراسة على تطور بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1980-2015

المحور الأول: المراجعات الفكرية لسياسات النمو الاقتصادي:

أولا - مفهوم النمو الاقتصادي :

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويُعرف بأنه مجموع القيم المضافة المختلفة للزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج في اقتصاد وتمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج. (5) كما يعرف على أنه عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي بصفة تراكمية ومستمرة والنمو بهذا المعنى هو عبارة عن محصلة للتوسع الاقتصادي، كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، ولذلك يعنى النمو الاقتصادي بشكله العام الزيادة في دخل لدولة.

ويعرف النمو الاقتصادي كذلك على أنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن و يعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي لإجمالي GDP (6)

ثانيا- متطلبات النمو الاقتصادي: يعتمد تطبيق النمو الاقتصادي على مجموعة من المتطلبات وتوفير كافة المعلومات المالية التي تساعد في دعم النمو الاقتصادي كما يلي:

1- التقدم التقني: أي التنظيم الجديد للإنتاج والذي يسمح بإنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس كميات عناصر الإنتاج.

2- إعداد الاستراتيجية: تعتمد على التحليل الفني الجيد لتحديد الاتجاهات المستقبلية والمخاطر المتوقعة، مع تحديد الروابط بين التحديات المحلية والوطنية والعالمية .

ثالثا- النماذج الرياضية لقياس النمو الاقتصادي :

1- نموذج الناتج المحلي الإجمالي: يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه لحصيلة النشاط الإنتاجي ويمكن حسابه الناتج الوطني بحساب الزيادة في الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، وبشرط أن تكون الزيادة على المدى البعيد وليست عابرة أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية فمثلاً ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينات وأوائل الثمانينات أحدث زيادة كبيرة في إجمالي الناتج القومي للدول أعضاء منظمة الأوبك، إلا أنه يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، كما أن هناك بعض المعاملات النقدية ولكنها غير مسجلة وعادة يكون مصدرها عمليات محدودة أو غير قانونية وبالتالي لا يظهر لها مقابلاً ضمن بيانات الناتج المحلي. وقد يزداد إجمالي الناتج القومي النقدي في دولة معينة، ولكن هذه الزيادة قد لا تعبر عن الزيادة الحقيقية في الإنتاج، فقد يكون السبب في زيادته من سنة لأخرى ارتفاع الأسعار (التضخم) وليس بسبب زيادة الإنتاج، ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الطريقة الثانية عن طريق استخدام هذه المعادلة: (7)

$$GDI = C + I + G + X - M$$

C هو مجموع الاستهلاك الشخصي

I هو مجموع إنفاق الشركات أي الاستثمار

G هو مجموع الإنفاق الحكومي

$(X - M)$ هو الفرق بين الصادرات والواردات حيث يرمز إلى الصادرات X ويرمز إلى الواردات M .

إذا كان معدل الصادرات أعلى من الواردات هذا شيء إيجابي للناتج المحلي والعكس صحيح إذا كان معدل

الواردات أعلى من الصادرات هذا شيء سلبي للناتج المحلي أي لاقتصاد الدولة ككل.

فالناتج المحلي الداخلي يتم التعبير عنه انطلاقاً من قيمته النقدية للسلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال السنة في اقتصاد معين

لهذا يعد الناتج المحلي الخام من أكثر المؤشرات أهمية في الاقتصاد، لكن هل يمكن اعتباره مقياساً جيداً للنمو الاقتصادي

2- نموذج سولو (*Solow Model*): بدأ سولو دراسته على دالة الإنتاج المقيدة (*CRTS*) كنسبة إلى عنصر العمل

مثلاً الإنتاج لكل عامل أي الاستهلاك لكل عامل أو التراكم الرأسمالي لكل عامل أي (*to each worker*) أي يعد نمو

سولو من النماذج الرائدة أيضاً في النمو الاقتصادي ودراسة تغيرات الاستثمار والاندثار للأصول الثابتة على

التراكم الرأسمالي (*capital accumulation*) وكذلك درس سولو أثر نمو القوى العاملة والتقدم التكنولوجي على

مستوى التراكم الرأسمالي، مبينا حال هذا التراكم والاستهلاك والدخل وإنتاجية رأس المال، وكنقطة بدأ افتراض سولو أن دالة

الإنتاج المقيدة الآتية: (8)

$$Y = i + c$$

$$i = Y - C$$

$$C = (1 - s)Y$$

$$I = Y - (1 - s)Y = Y - Y - Sy = sY$$

$$I = sY$$

معنى ذلك أن الاستثمار يساوي الادخار كنسبة من الدخل $Y = f(k)$ ، $I = sf(K)$

معنى ذلك أن الاستثمار يمول عن طريق المدخرات ويعمل على خلق إضافات على رأس المال الثابت.

3- النموذج اللوغاريتمي: يفترض هذا النموذج أنه متغيرة اقتصادية تنمو بمعدل سنوي ثابت وليكن α فإن هذه المتغيرة

$$y_{t+1} = (1 + r) y_t \quad (9)$$

$$y_{t+2} = (1 + r) y_{t+1} = (1 + r)^2 y_t$$

$$y_{t+n} = (1 + r)^n y_t$$

فلو كان لدينا القيمة الابتدائية للمتغيرة والقيمة النهائية، يمكن إيجاد معدل النمو السنوي عن طريق إدخال الجذور أو

اللوغاريتم في العلاقة السابقة:

$$y_{t+n} = y_t (1 + r)^n = (1 + r)^n y_t = [y_{t+n} / y_t]^{1/n}$$

$$r = [y_{t+n} / y_t]^{1/n} - 1$$

لو استبدلنا t بـ 0 و n بـ t في العلاقة (1) يصبح لدينا:

$$y_{t+n} = y_t (1 + r)^n \quad \ln(y_t) \rightarrow \ln(y_0) + t \ln(1 + r)$$

يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي: $Z = \alpha + \beta_t$ ، $Z = \ln(y_t)$ ، $\alpha = \ln(y_0)$ ، $\beta = \ln(1 + r)$

إن النموذج أعلاه هو نموذج شبه لوغاريتمي. إن النموذج التي تظهر فيه المتغيرة التابعة في شكل لوغاريتمي يسمى النموذج اللوغاريتمي-الخطي، إن معامل الزمن في العلاقة أعلاه (معامل الاتجاه العام) يعطي معدل النمو اللحظي أي معدل النمو في لحظة زمنية معينة، أما فهو عبارة عن معدل النمو المركب أي معدل النمو في فترة زمنية معينة ونحصل عليه بإيجاد القيمة العكسية للوغاريتم وطرح واحد منها. 1. يمكن البرهان على ما سبق رياضياً كالاتي: $d \ln y_t / dt = \ln(1+r)$ ، وهذه النتيجة الأخيرة تعبر عن معدل النمو الاقتصادي

رابعا- السياسات الديناميكية لمحددات نماذج النمو الاقتصادي:

1- النمو الاقتصادي والبطالة: تشير النظرية الاقتصادية عن وجود علاقة سلبية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، فإذا سجل الأول ارتفاعاً فإن الثاني يسجل تراجعاً والعكس صحيح. فالنمو الاقتصادي تغير كمي يمكن أن يحدث في اتجاهين، أحدهما مرتبط بزيادة إنتاجية العمل والذي عادة لا يؤدي إلى خلق فرص عمل إضافية، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي حسب المقاربة القياسية إلى انخفاض معدلات البطالة بنسب متفاوتة وبالرغم من صحة هذه العلاقة من الناحية المنطقية إلا أن أغلب الدراسات التي أجريت على العديد من الدول تشير إلى أن العلاقة السابقة ليست صحيحة دوماً، حيث تختلف من اقتصاد لآخر في الاتجاهين ومن فترة زمنية إلى أخرى. (10)

2- النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي: بموجب النظرية الاقتصادية لا يعد إجمالي الناتج المحلي للفرد مقياساً لدخل الفرد، فلا بد أن يترتب على زيادة في النمو الاقتصادي زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني. وهذا يعني زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة، لذلك لا بد أن يساوي إجمالي الناتج المحلي للفرد تماماً إجمالي الدخل المحلي للفرد *GDP*. كما أن مؤشر النمو الاقتصادي المتمثل في حصة الفرد الحقيقية في الناتج الإجمالي نلاحظ ارتفاعه في الدولتين تتمتع بنمو اقتصادي عالي وينخفض في الدول التي تتسم بنمو منخفض. (11)

3- النمو الاقتصادي وسعر الصرف الأجنبي: إن الدراسات التجريبية أثبتت أنه يوجد علاقة جد سلبية بين تقلبات سعر الصرف والنمو الاقتصادي كدراسة *Bosworth, Collins et Chen* عام 1995 كما أضافت هذه الدراسة انه قد تكون هناك عواقب على المدى الطويل تتجاوز الآثار على المدى القصير على تنافسية المؤسسات للبلد. كما أثبتت الدراسة التي قام بها *collins et razin* عام 1997، إن المبالغة في قيمة العملة الوطنية تحدث إبطاء في معدلات النمو الاقتصادي، وإن التغيرات الكبيرة في سعر الصرف الحقيقي يرتبط بعدم معرفة وضعية الأسعار النسبية، وبدورها تؤدي إلى مزيد من المخاطر وآفاق ضعيفة للاستثمار، وهذا ما يساهم في ارتفاع تكاليف التكيف مع هذا الوضع: كالتخفيض في الإنتاج، انتقال هيكل النشاط الاقتصادي من القطاعات القابلة للتداول إلى القطاعات غير قابلة للتداول، وإحداث زيادة في تقلب أسعار الفائدة مما يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي. إن اختلال سعر الصرف يحدث آثار سلبية على الأنشطة الرئيسية للاقتصاد مثل ما أشارت إليه الدراسة التي قام بها كل من:

Edwards (1988) cottani, cavallo et khan (1990), ghura et grennes (1993), sekkat et varoudakis (1998)

وهذا بتركيزهم على دراسة الأداء الاقتصادي وعلاقته بتغيرات سعر الصرف الأجنبي استنتجوا في الأخير أن الأمر يمكن أن يؤدي إلى انخفاض كفاءة سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، وهروب رؤوس الأموال وإضعاف ربحية المؤسسات. لذلك هذه الظاهرة تلقى اهتماماً خاصاً باعتبارها مصدراً هاماً من مصادر عدم توازن الاقتصاد الكلي ويعتبره شرط واجب توفره

لتحسين الأداء الاقتصادي وضمان استقرار الاقتصاد الكلي، والسياسات الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الحقيقي عند مستوى معين، تعمل من جهة أخرى على تعزيز مستوى النمو، وأن النظرية الاقتصادية لم تحدد نظام الصرف المناسب للنمو الاقتصادي، ولكنها وضعت قنوات يمكن استغلالها للتأثير على النمو الاقتصادي دون المساس بنوعية نظام الصرف المتبني. ويجادل البعض بأن التعويم يمكن أن يشجع النمو بالنسبة للاقتصاد الذي يتسم بمرونة الأسعار والأجور والقادر على امتصاص الصدمات الاقتصادية والتكيف معها بسهولة، وهذا عن طريق تقلبات سعر صرف العملة، مما يعطي للبلد إمكانية تبني سياسة نقدية مستقلة وهو ما يعطيها إمكانيات لامتصاص الصدمات (12).

4- النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية: تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي، لما تتضمنه من تدفق للسلع والخدمات من وإلى الدولة و ما تخلفه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي، و كان (دنييس روبرتسون) أول من أشار إلى أن الصادرات هي محرك للنمو و ذلك في مقالة نشرها عام 1940 وبعدها حاول (نوركسه) أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محرك للنمو في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، و في وقت مبكر من السبعينات من القرن الماضي أوضح (Balassa) عام 1971 وغيره من الاقتصاديين درجة الارتباط بين التجارة و النمو الاقتصادي، و أظهرت الدراسات بأن نمو الصادرات كان له ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي، و كان من الواضح درجة الارتباط بين الصادرات و التنمية و بينت الدراسات بأن الدول التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع، و أن زيادة الصادرات تؤدي لنمو سريع في الاقتصاد، كما أن الأقطار التي تنمو صادراتها بسرعة تميل إلى أن تنمو مستورداتها بسرعة أيضا. (13)

المحور الثاني: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر:

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأساسي الذي تسعى جميع الدول في البحث عن الأساليب والطرق التي من شأنها أن تؤدي إلى الرفع من معدلاته الأمر الذي يتطلب استحداث تغييرات جذرية في هيكلية الاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى زيادة مستمرة في معدل النمو الاقتصادي، بحيث تمكن هذه الزيادة من التغلب على المشاكل التي تواجه الاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد.

أولاً- تحليل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وصافي التجارة الخارجية وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر:

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في النمو الاقتصادي، إذ تعتبر إحدى الركائز الأساسية النهوض بالاقتصاد، وتساهم بشكل فعال في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي من خلال اهتمامها بتحرير الأسواق وزيادة الانفتاح التجاري على الخارج.

شكل رقم (1): تطور نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2016)



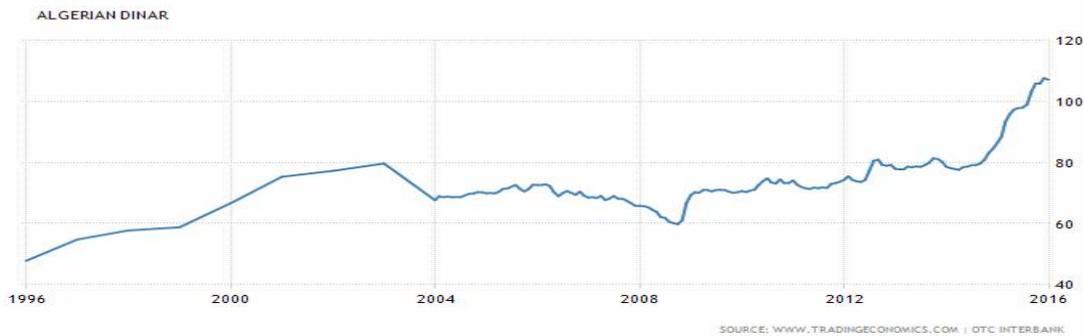
نلاحظ من الملحق رقم (01) والشكل السابق أن قيمة الناتج الداخلي الخام في تصاعد مستمر و ذلك ابتداء من قيمة 51,9482 مليار دولار سنة 1998 إلى 79,12 مليار دولار سنة 2008، لتتخفص سنة 2009 إلى قيمة 45,477 مليار دولار ثم تعاود الارتفاع لتبلغ سنة 2010 ما قيمته 57,513 مليار دولار بزيادة تقدر 12,066 مليار دولار، لكن هذا الزيادة في الناتج الداخلي تتم بشكل عشوائي وما تبينه معدلات النمو الاقتصادي، فنلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي متذبذب و كثير التقلب حيث نلاحظ أن معدل النمو قد انتقل من 2,7% سنة 2001 إلى 6.9% سنة 2003 ليصل إلى نسبة 2,133% سنة 2009 و 3,916 سنة 2008، وما يمكن ملاحظته أن معدلات النمو شديدة التقلب و هذا ما يعكس ضعف الهيكل الاقتصادي و ما يبرر ذلك، هو اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات بنسبة 98% من نسبة الصادرات و حوالي 60% من الناتج الداخلي الخام، و بالتالي فإن تغير أسعار البترول له دور كبير في تراكم الناتج الداخلي الخام من عدمه و خلال السنوات الأخيرة الماضية شهدت الصادرات الجزائرية تحسنا كبيرا مقارنة بالعمشيرة الماضية و يعود ذلك في الغالب إلى ارتفاع عائدات قطاع البترول الناتج عن ارتفاع أسعاره إلى أرقام قياسية مثلما حدث سنة 2003-2004 و سنة 2007 إضافة إلى الإصلاحات التي خصت بها الدولة قطاع التجارة الخارجية كإلغاء احتكار الدولة للنشاط التجاري و هذا ما أعطى نوعا ما صلاحيات أكبر للمصدرين المحليين لممارسة نشاطها بأكثر حرية مما سبق، و ما يمكننا ملاحظته هو أن قيمة الصادرات الجزائرية قد ارتفعت من 10,143 مليار دولار سنة 1998 إلى غاية 57,513 مليار دولار سنة 2010 أي أنها تضاعفت تقريبا 6 مرات، ما عدا سنة 2001 أين انخفضت الصادرات بمقدار 2,593 مليار دولار عن السنة التي سبقتها و يمكن إرجاع ذلك للأزمة التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي الناتجة عن أزمة التي أصابت الاقتصاد الأمريكي.⁽¹⁴⁾

ثانيا- تحليل مؤشر سعر الصرف وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر:

تشير النظريات الاقتصادية المتعلقة بنظم سعر الصرف وأثره على النمو الاقتصادي أن علاقة التأثير والتأثر تكون إما مباشرة من خلال تأثير سعر الصرف بالصدمات أو غير مباشرة بتأثير سعر الصرف على كل من الاستثمار، التجارة و تطور القطاع المالي.

تشير النظرية الاقتصادية أن فعالية الدول للتعامل مع الصدمات التجارية يعتمد بالدرجة الأولى على نظام الصرف المعتمد في تلك الدول الذي بدوره ينعكس على النمو الاقتصادي للدولة، أما في حال تراجع أسعار صادرات دولة ما فإن انعكاس ذلك على النمو الاقتصادي يعتمد على إن كان نظام سعر الصرف الثابت.

شكل رقم (02): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (1996-2016)



source : <http://ar.tradingeconomics.com/algeria/currency>

تعد أسعار الصرف في مقدمة الأدوات التي يعتمد عليها الاقتصاد الكلي في معالجة التشوهات الاقتصادية الخارجية والداخلية، ومن ثم تأثيراتها في مجمل معدلات النمو، فضلا عن الاعتقاد السائد لدى العديد من اقتصاديي المؤسسات الدولية، بأن

الاختلالات الهيكلية في بعض الاقتصاديات النامية كان مبعثها الأساسي التشوهات الحاصلة في سياسة الأسعار الكلية، وفي مقدمتها أسعار الصرف، إذ أن لأسعار الصرف تأثيرات كبيرة في اتجاهات تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل بين عناصر الإنتاج، من خلال التقلبات الحاصلة في سعر الصرف الاسمي عن مستواه التوازني. فسعر الصرف الحقيقي الذي يحقق القدرة التنافسية للاقتصاد في السوق الدولية، سيؤدي إلى جذب الموارد الاقتصادية نحو السلع المتاجر بها، فضلا عن زيادة الإنتاج المحلي بديلا من السلع المستوردة، مما يترتب عليه تأثيرات موجبة باتجاه رفع مستوى معيشة الأفراد في الأمد الطويل، حيث يتمثل بالزيادة الحاصلة في النمو الاقتصادي كون الصادرات دالة في النمو الاقتصادي في المدى القصير، والتأثيرات المتبادلة في ما بينهما في الأمد الطويل. ويتمثل الثاني بإعادة تخصيص الموارد في أسواق عناصر الإنتاج وزيادة كفاءة الاستخدام، ومن ثم تحقيق التوازن في سوق الموارد، المؤدية إلى عوائد حقيقية لتلك الموارد، مما له تأثيرات في مستوى فقر العناصر المستخدمة أما في ظل اعتماد أسعار الصرف مغالى بها، فإنها سوف تؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية في السوق العالمية، من خلال إعادة نمط السعرية النسبية بين السلع المتاجر بها والسلع غير المتاجر بها، وعلى الرغم من أن المغالاة في أسعار الصرف لها تأثيرات سالبة، إلا أن لها جوانب إيجابية من خلال توفيرها للمتطلبات الغذائية لفئات الدخل المنخفض والفقراء، كما أنها تعزز من قدرتهم على الإنفاق في الأمد القصير. لذلك، فغالبا ما يتم تعزيز الصادرات عن طريق الوصول بسعر الصرف إلى توازناته الحقيقية، لغرض زيادة الربحية النسبية لقطاع السلع التجارية، لتؤدي إلى زيادة عوائد الصادرات لهذه السلع، ومنه ثم زيادة عوائد منتجها، وبناء على ذلك، فإن سياسة أسعار الصرف ترتبط أساسا ببرامج الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم تحقيق أهداف سياساتها الاقتصادية الكلية باتجاه التأثير في خفض التباين. (15)

لقد قامت الجزائر بمحاولة تصحيح الاختلال الهيكلي الذي عصف بالاقتصاد الوطني، وذلك من أجل ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على التوازنات النقدية الداخلية والخارجية، وإعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية، بهدف تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المنشودة، وفي هذه المرحلة بالعديد من الإجراءات كتسعير الصرف الاسمي، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد ككل. اتسمت هذه الفترة بتطبيق مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص مستوى العجز الموازني، و إلى تحقيق نمو اقتصادي وتطوير الطاقات المتجددة .

ثالثا- تحليل مؤشر البطالة وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر:

على الرغم من أن معدل النمو الاقتصادي الوطني كان إيجابيا، فإن ليس من الممكن في الوقت الحاضر الحد من المعدلات المرتفعة للبطالة، وهذا بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كبير على نمو قطاع النفط والغاز والذي على الرغم من أهميته فغنه لا يخلق فرص عمل بأعداد كبيرة. (16)

شكل رقم (03) : اتجاهات معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



قد انخفض معدلات البطالة للشباب والعام في الجزائر بشكل ملحوظ منذ عام 2000، ولكن تظل مرتفعة. فقد انخفض إجمالي البطالة إلى النصف، من 30 % عام 2000 (الأعلى منذ أواخر 1980) إلى 15.3 % عام 2005، وبطالة الشباب من 48 % عام 2001 إلى 31 % عام 2005. ومع ذلك البطالة في الجزائر لا تزال أعلى من متوسط بلدان شمال إفريقيا والشرق الوسط والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. في عام 2004، على سبيل المثال، نسبة البطالة في الجزائر أعلى 7 نقاط مئوية عن متوسط منطقة (MENA).

ربما ساهم النمو الاقتصادي الوطني في الآونة الأخيرة إلى انخفاض في البطالة. في الجزائر، بدأ الاقتصاد في التعافي في 1995، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي 1.3- % طيلة فترة (1992-1994) لكنه ارتفع إلى 3 % خلال لفترة (1995-2001) ثم 5.7 % عام 2002 بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية الذي أثر على الطلب المحلي، تطبيق برامج الإصلاح بداية من سنة 1994 بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تحقيق ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي وخفض معدل التضخم وبالتالي أثر على معدل للبطالة بالانخفاض.⁽¹⁷⁾

تعد البطالة حسارة كبيرة لرأس المال البشري بالنسبة لاقتصاد، فالجزائر حققت على مدى العقود الماضية زيادة في فرص الحصول على التعليم الأساسي. ولكن هذه المنفعة التعليمية لرأس المال البشري لم تستخدم في عملية النمو الاقتصادي، والجزء الكبير منها هو في حالة عطل. فبداية من سنوات الثمانينات، أصبحت الجزائر غير قادرة على استيعاب العدد الكبير من الداخلون الجدد لقوة العمل، فقد تصاعدت البطالة من 10 % في عام 1985 إلى 26.4 % في عام 1997، حيث بلغت العمالة 5.7 مليون عامل و 2 مليون عاطل. وتشير إحصاءات القوى العاملة أن نسبة البطالة هي المشكلة تتركز بين فئات المتسربين الشباب، الذين لديهم القليل أو عدم المهنية في التدريب أو المهارات. ويعكس هذا الوضع إلى حد كبير في ارتفاع معدل النمو السكاني في الوقت الذي بدأت الاختلال بمس الاقتصاد الكلي بداية من سنوات الثمانينات. والاستراتيجيات المتبعة كإعادة الهيكلة المؤسسات العمومية والخصخصة أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال. في الجزائر⁽¹⁸⁾.

المحور الثالث: التحليل القياسي لمحددات النمو الاقتصادي في الجزائر:

أولاً- عرض وتحليل النموذج:

من خلال دراستنا هذه سنقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي يربط العلاقة بين النمو الاقتصادي بالعديد من المتغيرات وهي: الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، صافي التجارة الخارجية، سعر الصرف، خلال الفترة (1980-2015). والمعطيات المستعملة مأخوذة من بيانات البنك الدولي المفتوحة، حيث تم الاعتماد على معطيات سنوية تخص المتغيرات السابقة، وبالتالي فإن المعادلة التي تربط النمو الاقتصادي باعتبارها دالة في المتغيرات الأساسية السابقة يمكن التعبير عنها باستخدام الصيغة التالية:

$$C.E = f (F.T_{GDP}, T.C, GDP_R, UNEM)$$

حيث:

$C.E$: النمو الاقتصادي

$F.T_{GDP}$: صافي التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

$T.C$: سعر الصرف

GDP_R : نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي

$UNEM$: معدل البطالة

1- اختبار جذر الوحدة (Unit Root test):

جدول رقم (01) : نتائج اختبار الاستقرار لديكي فولر (ADF test Augmented Decky Fuller)

<i>1 difference</i>	<i>levd</i>	
-9.260481	-1.652363	<i>C.E</i>
-4.677227	-0.344411	<i>F.T_{GDP}</i>
-7.322406	-1.605220	<i>GDP_R</i>
-2.281407	1.517047	<i>T.C</i>
-4.512617	-0.548712	<i>UNEM</i>

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9).

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة الموضحة في الجدول رقم (01) باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (*ADF test*) لكل من المتغيرات السابقة إلى عدم إمكانية رفض فرضية العدم وذلك لوجود جذر الوحدة لكل المستويات السلاسل الزمنية عند مستوى معنوية (1%).

كما أنه حسب نتائج تشير نتائج اختبارات (*ADF test*) ، فإن كل المتغيرات مستقرة في الفرق الأول عند مستوى معنوية (5%)، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية أي عدم وجود جذر الوحدة السلاسل الزمنية ومتغيرات الدراسة عند فرقها الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)، بينما كان المتغير (CE) مستقر عند المستوى (0) عند مستوى معنوية 10 %

2- نتائج اختبار متجهات الانحدار الذاتي :

$$D(CE) = - 0.539701424586 * D(CE(-1)) - 0.435464121341 * D(CE(-2)) - 0.0298592883571 * D(FT(-1)) - 0.0650322424911 * D(FT(-2)) - 0.176086923174 * D(GDP(-1)) + 0.239710564643 * D(GDP(-2)) + 0.142023123629 * D(TC(-1)) + 0.202234223347 * D(TC(-2)) - 0.288912206098 * D(UNEM(-1)) - 0.141761759603 * D(UNEM(-2)) - 1.18517797287$$

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9).

3- اختبار التكامل المشترك لـ *johansen*: بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وجد أنها متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى إذن يمكننا اختبار إمكانية وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبار التكامل المشترك *1988 johansen* والذي يعتبر اختبار لرتبة المصفوفة

جدول رقم (02) : نتائج اختبار التكامل المشترك لـ (johnson)

Date: 02/27/17 Time: 19:59

Sample (adjusted): 1983 2015

Included observations: 24 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: CE GDP FT TC UNEM

Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized	Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.962614	154.1007	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.870579	75.22588	47.85613	0.0000

At most 2	0.410238	26.15338	29.79707	0.1242
At most 3	0.367026	13.48052	15.49471	0.0983
At most 4	0.099101	2.504702	3.841466	0.1135

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-value

nrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.962614	78.87477	33.87687	0.0000
At most 1 *	0.870579	49.07250	27.58434	0.0000
At most 2	0.410238	12.67286	21.13162	0.4828
At most 3	0.367026	10.97582	14.26460	0.1554
At most 4	0.099101	2.504702	3.841466	0.1135

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9).

من نتائج اختبار التكامل المشترك الموضحة في الجدول رقم أعلاه، يتضح أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى وإحصائية الأثر، أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، أي وجود علاقة للتكامل المشترك، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 ، مما يدل على إمكانية وجود أربع علاقات توازنية طويلة الأجل على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير.

4- تحديد معامل التباطؤ باستخدام نموذج VAR: ومن أجل اختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ نستخدم اختبار VAR LAG ORDER SELECTIR CRITERIO والذي بدوره يعتمد على مجموعة من المعايير ومن خلال الجدول رقم (4) نجد أن معظم معايير اختارت درجة التأخير القصوى للنموذج ومن خلال النتائج المحققة يتضح أن أغلب المعايير تشير إلى أن معامل التباطؤ المناسب للنموذج هو 3

جدول رقم (03): نتائج اختبار اختيار درجة تأخير المسار (VAR)

VAR Lag Order Selection

Criteria

Endogenous variables: D(CE) D(GDP) D(FT) D(TC) D(UNEM)

Exogenous variables: C

Date: 02/27/17 Time: 19:56

Sample: 1980 2015

Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-252.5300	NA	10124.87	23.41182	23.65979	23.47024
1	-233.6423	27.47313	18937.51	23.96748	25.45526	24.31796
2	-211.3432	22.29911	36926.72	24.21301	26.94062	24.85556
3	-94.46693	63.75067*	37.62431*	15.86063*	19.82806*	16.79524*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

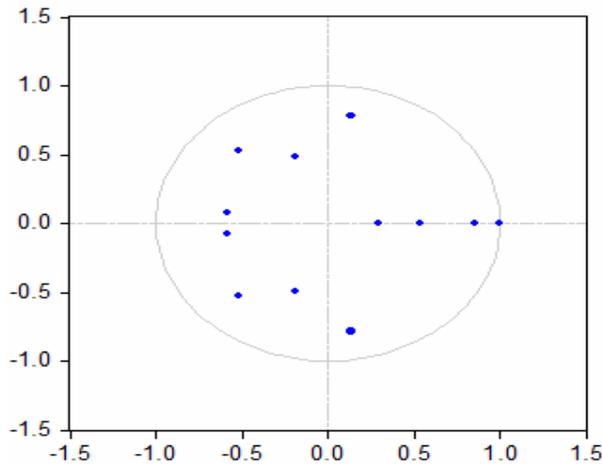
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9).

يتضح من الجدول السابق أن مقدار فترة الإبطاء المثلى وفقا للمعايير الخمس (LR، FPE، AIC، SC، HQ) يساوي 3، ومن ثم فإن مقدار فترة الإبطاء الأمثل المستخدم في تقدير «VECM» من 1 إلى 3 كأقصى حد. وللتأكد من خلو نموذج تصحيح الخطأ من المشاكل القياسية، فقد تم استخدام عدة اختبارات، ويوضح الشكل رقم (03) بأن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين، مما سيسمح كخطوة لاحقة باستخدام نموذج متجهات تصحيح الخطأ VECM، الذي سيمكننا من تعقب العلاقة بين المتغيرات وكذا الانحرافات التي قد تحدث في المدى القصير

شكل رقم (04): استقرارية النموذج

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9).

Perio...	CE	FT_GDP	GDPR	TC	UNEM
1	1.169244	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.598292	-0.560376	0.996999	0.544744	-0.084471
3	1.228457	-0.367957	0.489113	0.532326	-0.265055
4	0.384985	0.066631	0.634680	0.751863	0.204204
5	0.967400	-0.129065	0.953281	0.861428	0.092562
6	0.546198	-0.319953	0.657231	0.720694	0.101890
7	0.560358	-0.338501	0.819028	0.774466	0.090836
8	0.485768	-0.310028	0.810084	0.720962	0.168702
9	0.340399	-0.223336	0.701135	0.791592	0.220150
10	0.369145	-0.334580	0.834060	0.796191	0.223468

Cholesky Ordering: CE FT_GDP GDPR TC UNEM

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9).

5- اختبار السببية Granger Causality: تم استخدام اختبار السببية (Granger) لتوضيح اتجاه العلاقة السببية. ويوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار سببية (Granger)، إن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدراسة (UNEM, GDP_R, T.C, FT GDP) يتضمن حسب اختبار (Granger) وجود علاقة سببية في اتجاه

واحد على الأقل، إلا أنه لا يمكن تحديد اتجاه العلاقة من خلال التكامل المشترك (*co-integration*). ولذلك تم استخدام اختبار السببية (*Granger*) الموضح في الجدول رقم اللاحق:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار السببية (*Granger Causality*).

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 02/23/17 Time: 20:30

Sample: 1980 2015

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
FT does not Granger Cause CE	34	2.03180	0.1493
CE does not Granger Cause FT		0.08165	0.9218
GDP does not Granger Cause CE	26	0.45868	0.6383
CE does not Granger Cause GDP		1.35841	0.2787
TC does not Granger Cause CE	34	0.61228	0.5490
CE does not Granger Cause TC		0.62997	0.5397
UNEM does not Granger Cause CE	34	1.58371	0.2225
CE does not Granger Cause UNEM		2.56621	0.0942
GDP does not Granger Cause FT	26	0.20476	0.8164
FT does not Granger Cause GDP		0.13161	0.8774
TC does not Granger Cause FT	34	5.05759	0.0131
FT does not Granger Cause TC		0.78173	0.4670
UNEM does not Granger Cause FT	34	0.54844	0.5837
FT does not Granger Cause UNEM		4.82833	0.0155
TC does not Granger Cause GDP	26	0.03253	0.9680
GDP does not Granger Cause TC		0.20195	0.8187
UNEM does not Granger Cause GDP	26	1.02151	0.3773
GDP does not Granger Cause UNEM		1.99980	0.1603
UNEM does not Granger Cause TC	34	0.05392	0.9476
TC does not Granger Cause UNEM		7.66378	0.0021

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9).

ويتم الحكم على نتائج اختبار السببية بالاعتماد على القيمة الاحتمالية، ومن خلال استقراء نتائج الموضحة في الجدول أعلاه. فان هناك علاقة سببية في اتجاه واحد *CE* إلى معدل البطالة *UNEM* عند مستوى معنوية 10%، وعلاقة سببية في اتجاه واحد من سعر الصرف *TC* باتجاه *FT* عند مستوى معنوية 5%، وعلاقة سببية في اتجاه واحد من *FT* إلى معدل البطالة، وعلاقة سببية في اتجاه واحد من سعر الصرف *TC* إلى معدل البطالة *UNEM*.

6- نموذج تصحيح الخطأ الموجه (*VECM*):

إن وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة ($F.T_{GDP}, T.C, GDP_R, UNEM$) يتضمن حسب (*Granger*)

وجود علاقة سببية في اتجاه واحد، وهذا يتطلب تقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ *Vector Error Correction*

Model (VECM) لمعرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرات وتحليل سلوك العلاقة في الأجل القصير

الجدول رقم (05): نتائج اختبار نموذج متجهات تصحيح الخطأ VECM

	D(CE)	D(GDP)	D(TC)	D(FT)	D(UNEM)
CointEq1	-3.718015 (0.72710) [-5.11348]	-2.342239 (1.07047) [-2.18804]	-4.427245 (3.02245) [-1.46479]	0.774819 (3.33478) [0.23234]	-0.703412 (0.98835) [-0.71170]
CointEq2	2.959795 (0.51596) [5.73648]	2.081521 (0.75962) [2.74021]	0.014586 (2.14477) [0.00680]	-0.094551 (2.36640) [-0.03996]	-0.157025 (0.70135) [-0.22389]
D(CE(-1))	0.690090 (0.31825) [2.16841]	0.628565 (0.46854) [1.34154]	0.675079 (1.32291) [0.51030]	-1.272524 (1.45961) [-0.87182]	0.241669 (0.43260) [0.55865]
D(CE(-2))	-0.652484 (0.16541) [-3.94454]	-0.527628 (0.24353) [-2.16657]	1.347201 (0.68760) [1.95928]	1.448279 (0.75866) [1.90900]	-0.052889 (0.22485) [-0.23522]
D(GDP(-1))	-0.983934 (0.36168) [-2.72043]	-1.168354 (0.53249) [-2.19415]	3.818732 (1.50346) [2.53996]	1.486215 (1.65883) [0.89594]	0.105434 (0.49164) [0.21445]
D(GDP(-2))	0.792270 (0.22439) [3.53078]	0.614937 (0.33036) [1.86143]	0.847471 (0.93275) [0.90857]	-0.419752 (1.02914) [-0.40787]	0.625990 (0.30501) [2.05234]
D(TC(-1))	0.115937 (0.07691) [1.50741]	0.156533 (0.11323) [1.38240]	-0.237198 (0.31971) [-0.74191]	0.186581 (0.35275) [0.52893]	0.104930 (0.10455) [1.00367]
D(TC(-2))	0.046821 (0.07626) [0.61397]	0.076297 (0.11227) [0.67957]	-0.316623 (0.31700) [-0.99882]	-0.073912 (0.34975) [-0.21133]	-0.019924 (0.10366) [-0.19221]
D(FT(-1))	-0.362380 (0.11272) [-3.21486]	-0.382705 (0.16595) [-2.30612]	1.285608 (0.46856) [2.74374]	-0.119821 (0.51698) [-0.23177]	0.138048 (0.15322) [0.90097]
D(FT(-2))	-0.269123 (0.09905) [-2.71716]	-0.270353 (0.14582) [-1.85402]	1.013444 (0.41172) [2.46151]	0.038958 (0.45426) [0.08576]	0.003517 (0.13463) [0.02612]
D(UNEM(-1))	-0.242131 (0.14725) [-1.64440]	-0.184390 (0.21678) [-0.85058]	-0.678115 (0.61208) [-1.10789]	0.255940 (0.67533) [0.37899]	-0.055198 (0.20015) [-0.27578]
D(UNEM(-2))	-0.243376 (0.14997) [-1.62284]	-0.217658 (0.22079) [-0.98580]	-0.618021 (0.62340) [-0.99137]	-0.951997 (0.68782) [-1.38407]	-0.320166 (0.20385) [-1.57056]
C	-0.993645 (0.34050) [-2.91824]	-1.024168 (0.50129) [-2.04305]	2.157011 (1.41539) [1.52397]	-1.010041 (1.56165) [-0.64678]	-1.096177 (0.46284) [-2.36839]
R-squared	0.875092	0.688683	0.620749	0.540148	0.774173
Adj. R-squared	0.738829	0.349065	0.207021	0.038492	0.527817
Sum sq. resids	13.19523	28.60084	228.0053	277.5634	24.38096
S.E. equation	1.095247	1.612475	4.552774	5.023250	1.488775

F-statistic	6.422067	2.027816	1.500378	1.076730	3.142493
Log likelihood	-26.87614	-36.15911	-61.07030	-63.43047	-34.24351
Akaike AIC	3.323012	4.096593	6.172525	6.369206	3.936959
Schwarz SC	3.961124	4.734705	6.810638	7.007319	4.575072
Mean dependent	-0.279167	-0.241667	2.144633	-0.707917	-0.633333
S.D. dependent	2.143134	1.998592	5.112639	5.122811	2.166575

Determinant resid covariance (dof adj.)	42.86116
Determinant resid covariance	0.866904
Log likelihood	-168.5587
Akaike information criterion	20.29656
Schwarz criterion	23.97798

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews9).

ويلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2 بالنسبة لكل النماذج حيث بلغت لكل من النموذج الأول حتى النموذج السادس 87%، 68%، 62%، 54%، 77%، على التوالي، كما أنه حسب إحصائية F-statistic فإن كل المعادلات ملائمة بشكل جيد.

ثانيا- التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية:

- تؤيد نتائج التقدير القياسي أنه مع استمرار انخفاض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، ومنه زيادة أثر التضخم على سعر الصرف هو أثر تراكمي يبدأ من الأثر القصير ثم طويل الأجل، ليؤثر سلبا على النمو الاقتصادي
- أثبتت نتائج الدراسة والقياسية إلى وجود علاقة تبادلية ولكنها ذات ارتباط ضعيفة بين سعر صرف الدينار الجزائري ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر، يرجع ذلك إلى ضعف أداء الجهاز المصرفي في الجزائر.
- أثبتت نتائج الدراسة والقياسية هناك أثر إيجابي لكنه ضعيف لنمو صافي التجارة الخارجية على نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي، ويدعو إلى ضرورة تبني سياسة تنوع الصادرات والتخلي عن التصدير المفرط للمحروقات.
- أثبتت نتائج الدراسة والقياسية عن وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة وهذا ما تشير إليه النظرية الاقتصادية.
- من خلال دراستنا للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية تبين أن لها علاقة ضعيفة وهذا راجع لضعف نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (أنظر للمحلق رقم 01) مما يدل أنه لا يوجد أثر لترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، من أخرى لا توجد علاقة بين نمو صافي التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وهذا بسبب ضالة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي .

الخلاصة:

لقد أبدى معظم الاقتصاديين من خلال الدراسات التطبيقية على أهمية ودور المؤشرات الاقتصادية السابقة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، كما أكدت العديد من الاقتصاديين على أن الصادرات تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي، وتشير معظم الدراسات تؤكد على الدرجة العالية من الارتباط بين معدل النمو والانفتاح التجاري ممثلاً في التجارة الخارجية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ممثلاً للنمو الاقتصادي في عدد كبير من الدول، مما يدل على أهمية نشاط قطاع التجارة الخارجية في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

تتميز صادرات الجزائر بسيطرة كلية للمحروقات، وهي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الاقتصادية الكبرى وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي للدراسة عن وجود علاقة إيجابية بين هاذين المتغيرين وإن كانت متذبذبة غير مستقرة في الجزائر، وفي ظل التطورات الراهنة التي يشهدها العالم والتي تستند إلى التوجه نحو المزيد من سياسات الانفتاح والتحرر أصبح جلياً أن سياسة تنمية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها هي أحد البدائل المناسبة من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية أعلى، فعودة انخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة، أعطى نتائج سلبية على بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل سعر الصرف مما أدى إلى انخفاض نسبة النمو الاقتصادي في الجزائر.

1- اختبار فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** لقد حظيت العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي بجدل واسع بين أوساط العديدين من الاقتصاديين حيث يعد تحرير التجارة الخارجية وسياسية الانفتاح التجاري أحد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي من التدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الذي ينعكس في زادة حجم النشاط الاقتصادي معبرا عنه بالنمو الاقتصادي مما يؤثر على معدل الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع

- **الفرضية الثانية:** لقد بينت نتائج السببية لـ **GRANGER** نتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من معدل النمو الاقتصادي **CE** إلى معدل البطالة **UNEM**، حيث أن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى خلق كيانات اقتصادية جديدة وتوسع في أنشطة المؤسسات الاقتصادية القائمة، وبالتالي توفير فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية. ورغم صحة هذه العلاقة من الناحية النظرية إلا أنها غير مستقرة وتختلف من اقتصاد لآخر.

- **الفرضية الثالثة:** يعتمد النمو الاقتصادي على وجود مجموعة من الآليات من خلال سياسة سعر الصرف كتخفيض قيمة العملة حيث يعتمد نجاحها على العديد من العوامل منها وجود مرونة وإقبال في الطلب الخارجي من خلال خفض الأسعار السلع الموجهة للتصدير فترتفع كمية وحصيلة الصادرات بالعملة المحلية (كما بينت نتائج السببية لـ **GRANGER** عن وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من سعر الصرف **TC** باتجاه **FT**)، وهذا ما يثبت صحة

الفرضية الثالثة.

2- نتائج الدراسة:

- توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي ومعظم متغيرات الدراسة الأخرى.
- يعتبر سعر الصرف الآلية الرئيسية التي يتم على أساسها تسوية المبادلات الاقتصادية العالمية التي تقوم بها الدولة مع العالم الخارجي من أجل تسهيل المعاملات الاقتصادية والتجارية.

- تتبع الجزائر في رسم خطط النمو الاقتصادي لها على التصدير المفرط للمحروقات، لكن هذا التخصص في تصدير المحروقات يجعلها عرضة للتقلبات التي تعرفها الساحة الاقتصادية العالمية خاصة مع أزمة النفط الحالية، مما يستدعي الأمر إلى البحث عن استراتيجية بديلة في رسم خطط لنمو الاقتصادي وبالتالي تنويع مصادر الدخل.
- يعتبر الناتج المحلي الإجمالي هو المؤشر الأساس الذي يستخدم في قياس معدل النمو الاقتصادي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ضعف الأجهزة الإحصائية في الجزائر
- تقلل البطالة من إنتاج السلع والخدمات التي كان من الممكن أن تنتجها القوى العاملة العاطلة عن العمل، وبالتالي فقدان الاقتصاد لقدرة كبير من الناتج المحلي الإجمالي وينخفض تبعاً لذلك معدل النمو الاقتصادي.

3- توصيات الدراسة:

- تنشيط عمليات الصرف الأجنبي والتجارة الخارجية لما لها من دور فعال في استقطاب الصفقات ورؤوس الأموال الأجنبية على مع العمل على حماية المتعاملين الأجانب من مخاطر تقلبات الصرف .
- أصبح من الضروري عدم الاعتماد على التصدير المفرط للمحروقات والتوجه نحو تنويع الصادرات خارج المحروقات بما يتوافق مع أسعار الصرف، من خلال تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات بما يتوافق والسياسة الكلية للجزائر.
- التوجه نحو تشجيع الاستثمار في مجال التكنولوجيا إذ تعتبر من أهم السبل في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي.
- التوجه نحو زيادة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لأن ذلك يؤدي إلى تراكم رأس المال البشري الذي يعد عاملاً أساسياً ومحفزاً هاماً التحفيز وزيادة في معدلات النمو الاقتصادي

الهوامش والمراجع:

- (1) - دراسة عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، لمعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008
- (2) - عمر محمود أبو عيدة بعنوان " أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1994-2011"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 2013، المجلد 15، العدد 1 ص 347
- (3) -DanBen-David HåkanNordström LAlanWinters ,TRADE,INCOME DISPARITY AND POVERTY, 1999
- (4) - Pierre-Alain Muet, Les théories contemporaines de la croissance, Observations et diagnostics économiques n° 45 (numéro spécial) / France , juin 1993.
- (5) - Alexandre Nshue M. Mokime Modèles de croissance économique, édition Kinshasa, paris 2012, P 26
- (6) - Shapiro Edward , macroeconomic analysis, Thomson learning,1995, P 429
- (7) - Brent Moulton , Harmonizing BEA's Measures of GDP, GDI, and Value Added , Brent Moulton BEA Advisory Committee edition , Washington, 2015 , P 6
- (8) - مناضل عباس حسين الجوارى، تقييم نقدي لمادة الاقتصاد الرياضي : استعراض للفكر الاقتصادي الأكاديمي المعاصر حول مادة الاقتصاد الرياضي مجلة كلية الإدارة والاقتصاد العدد 1 السنة 2011 ، جامعة كربلاء ، ص ص ، 43 - 44

(9) - البشير عبد الكريم وآخرون، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي - حالة الاقتصاد الجزائري - ، ملتقى دولي

حول الاقتصاد المغربي Les deuxièmes Journées Scientifiques du FEM ، جامعة الشلف 2007، ص 23

(10) - Jean François verne , la causalité entre la croissance économiques, le chômage et les impôts ; une analyse revisitée de la loi d'okun , Brussels economic review – cahiers économiques de Bruxelles , Vol 50 N° 3 Autun 2007 , P 364

(11) - Gérard Cornilleau , croissance économiques et bien - être , Revue de l'OFCE , N° 96 Janvier 2006 , P 12

(12) - بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - دراسة حالة

الجزائر -، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ، جامعة

الجزائر 03، صص 186-187

(13) - بملول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005 ، أطروحة ماجستير غير منشورة ، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 06

(14) - حمزة عـلي و حفيظ الياس ، إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محرك للنمو الاقتصادي

في ظل الاقتصاد الريعي: حالة الجزائر خلال الفترة 1998-2010، مجلة العمل والتنظيم العدد 2014/05 ، جامعة معسكر ،

ص 10 .

(15) - فطيمة حفىظ، الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي(الجزائر، تونس والمغرب)، أطروحة

دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة 2077، ص 129.

(16) - Mahmoud A. Al-Habees, The Relationship Between Unemployment and Economic Growth in Jordan and Some Arab Countries, World Applied Sciences Journal 18 (5): 673-680, 2012 ISSN 1818-4952

(17) - Kangni Kpodar. *Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition Countries?*. 2008.03. 2011.

(18) - Mohamed Abdelbasset Chemingui ,Nassima , *Labor Market and Economic Growth in Algeria*, Paper Produced as part of the Global Development Project on explaining Growth in Developing Countries: the case of Algeria. (Revised Version – January 2003

الملحق رقم 01 :

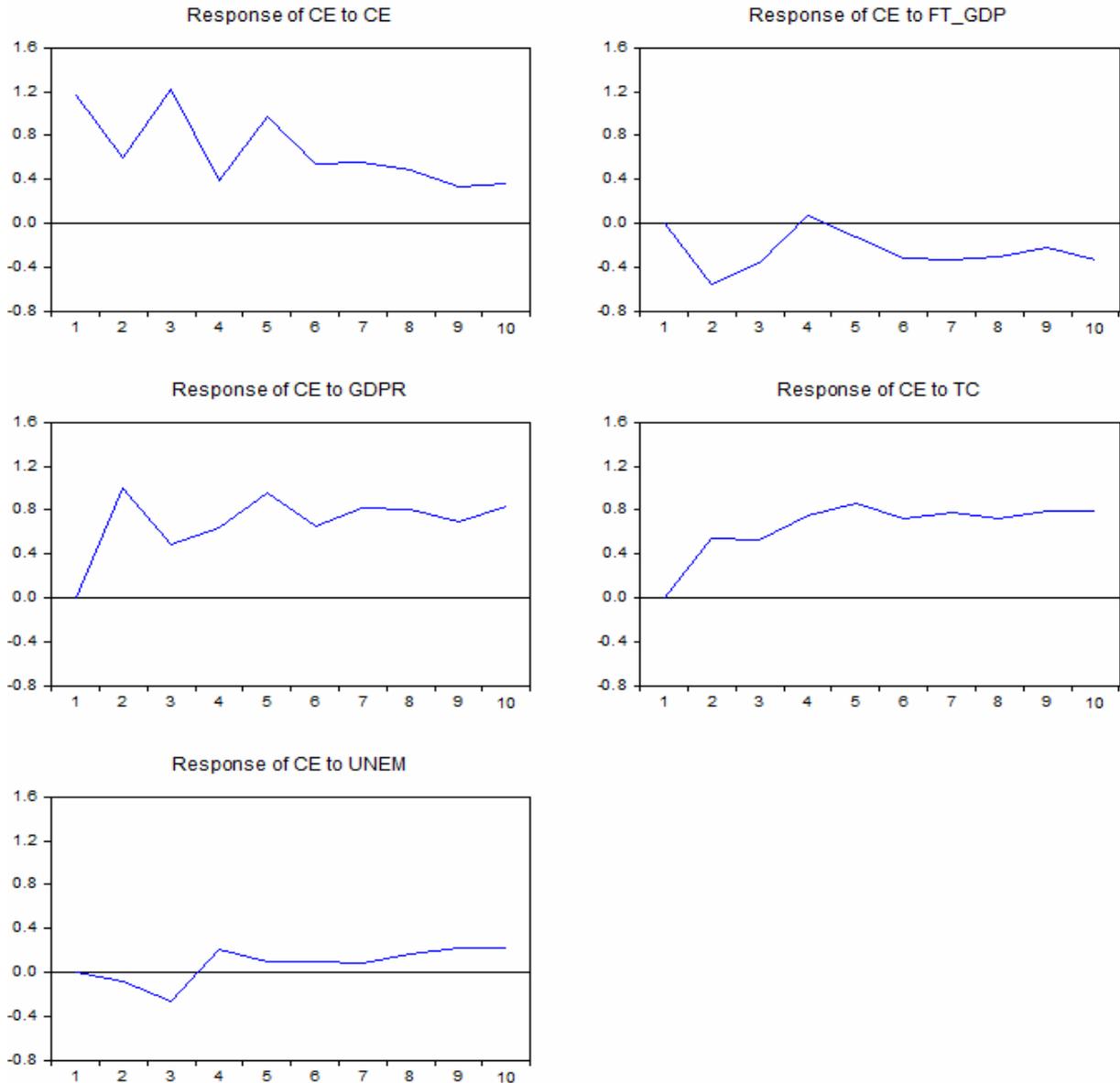
معدل البطالة (UNEM)	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا GDP_R	النمو الاقتصادي C.E (%)	صافي التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي $F.T$ GDP	سعر الصرف (T.C) دولار مقابل الدينار	السنوات
14.30	0.79	08	64.67	3,8375	1980
14.60	2.9	3	65.46	4,3158	1981
15.00	6.4	6.4	59.92	4,5921	1982
14.30	5.4	5.4	53.74	4,7885	1983
16.50	5.5	3.3	53.17	4,9835	1984
16.90	3.6	3.7	50.32	5,0279	1985
18.40	0.4	0.4	36.02	4,7023	1986
20.05	- 0.6	-0.7	32.68	4,8375	1987
21.80	- 1	-1	38.11	5,9144	1988
20.70	4.4	4.4	47.15	7,6084	1989
19.70	0.8	08	48.38	8,9648	1990
20.60	- 2.1	-1.2	52.71	18,4670	1991
23.00	- 0.8	1.6	49.18	21,8720	1992
23.20	3.7	-2.2	44.92	23,3500	1993
24.40	4.09	0.2	48.58	35,0550	1994
27.90	3.7	3.8	55.19	47,6490	1995
28.70	4.09	3.7	53.70	54,7470	1996
24.40	1.09	1.1	52.24	57,6760	1997
25.40	5.1	6.2	45.09	58,7350	1998
25.40	3.2	3.2	50.49	66,5720	1999
29.80	3.8	3.8	62.52	75,2570	2000
27.30	3	3	58.70	77,2600	2001
25.90	5.6	5.6	61.13	79,6830	2002
23.70	7.2	7.2	62.12	77,3947	2003
20.10	4.3	4.3	65.70	72,0603	2004
15.30	5.9	5.9	71.27	73,3590	2005
12.30	1.7	1.7	70.73	72,6466	2006
13.80	3.4	3.4	71.93	69,3757	2007
11.30	2.4	2	76.68	64,5828	2008
10.20	1.6	1.7	71.32	72,6349	2009
10.03	3.6	3.6	69.86	74,3908	2010
10.00	2.9	2.6	67.39	72,8567	2011
11.00	3.4	3.3	65.34	75,200	2012
9.80	2.8	2.8	63.62	79,3800	2013
9.50	<u>3.8</u>	3	62.51	80,5600	2014
9.30	<u>3.9</u>	3.1	62.10	99.01	2015

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- النشرة الإحصائية لبنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_2015AR.htm- بيانات البنك الدولي المفتوحة: [/http://data.albankaldawli.org](http://data.albankaldawli.org)

ملحق رقم (02): صدمة دوال الاستجابة

Response to Cholesky One S.D. Innovations



تحليل التباين

Perio...	S.E.	CE	FT_GDP	GDPR	TC	UNEM
1	1.169244	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.826745	51.69579	9.410282	29.78748	8.892618	0.213826
3	2.361007	58.01918	8.062156	22.12345	10.40690	1.388313
4	2.595539	50.20776	6.736895	24.28531	17.00231	1.767731
5	3.057567	46.19106	5.032889	27.22090	20.18965	1.365500
6	3.272789	43.10090	5.348448	27.79119	22.47073	1.288735
7	3.524002	39.70341	5.535756	29.37180	24.21105	1.177988
8	3.735661	37.02268	5.614984	30.84020	25.26992	1.252223
9	3.909934	34.55382	5.451867	31.36787	27.16633	1.460111
10	4.112823	32.03437	5.589033	32.46198	28.29978	1.614832

Cholesky Ordering: CE FT_GDP GDPR TC UNEM